

دراسة التكامل المتزامن لأثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدل التضخم والنمو الاقتصادي

في الجزائر خلال الفترة 1990-2016

أ. دخيسي نور الدين

طالب دكتوراه

جامعة جيلالي ليابس - بسيدي بلعباس -

أ.د. لبيق محمد البشير

أستاذ التعليم العالي

جامعة جيلالي ليابس - بسيدي بلعباس -

ملخص:

نحاول من خلال ورقتنا البحثية دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تخص سوق السلع و الخدمات و سوق النقد على تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016، ولتحقيق الهدف اعتمدنا على منهجية التكامل المشترك و سببية granger، كما قمنا بتقدير نموذج تصحيح الأخطاء VECM، تشير النتائج إلى وجود علاقات سببية في المدى القصير تربط كل من المعروض النقدي و سعر الصرف بمؤشر أسعار الاستهلاك، إلا أن النتائج بالنسبة للواردات التي تعبر عن السياسة المالية التوسعية و زيادة الطلب على المنتجات الأجنبية كانت غير معنوية. وأوضحت الدراسة أيضا وجود علاقة سببية طويلة المدى تربط ما بين المتغيرات المفردة الثلاث و مؤشر أسعار الاستهلاك، حيث يتم تصحيح اختلالات المدى القصير بنسبة سنويا 76.34%، كما يستغرق مؤشر أسعار الاستهلاك عند حدوث أي صدمة حوالي 1,309 سنة لكي يصل إلى التوازن.

الكلمات المفتاحية: التضخم، سعر الصرف، المعروض النقدي، الواردات، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

We tray throw our researche paper to study the effect of some macroeconomic variables concern the market of goods and services and the monetary market on the development of the rate of inflation in Algeria during the period 1990-2016. To achieve this goal, we Adopted the cointegration and granger causality methodology, We also estimate the error correction model " VECM". The results indicate that there are causal relationships in the

short term linking the money supply and the exchange rate to the consumer price index. However, the results for the imports of goods and services which reflect the expansionary fiscal policy and the increased demand for foreign products were insignificant. The study also showed a long-term causal relationship between the three explanatory variables and the consumer price index, where the short-term imbalances are corrected by 76.34% annually. The behavior of the CPI will take about 1,309 years to reach equilibrium. In case of shock, the CPI takes about 1,309 years to reach equilibrium.

Key words : inflation, exchange rate, money offer, imports, Algerian economy.

مقدمة :

تقوم الحكومة بإتباع السياسة المالية عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية، من أجل تحقيق العديد من الأهداف بغية المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار، وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم واستغلال جميع الموارد الإنتاجية المتوفرة في الاقتصاد المحلي والتوصل إلى مستوى التوظيف الكامل، إضافة إلى دعم مسيرة التنمية الاقتصادية ورفع مستوى النمو الاقتصادي، إن الاهتمام باستقرار الاقتصاد الكلي يتركز على إيجاد سياسات اقتصادية سليمة لضمان بيئة واضحة تعمل على ضبط معدلات التضخم وتوجيه الأداء المالي من خلال مضخة النفقات العامة.

إن الجزائر مثل بقية الدول النامية قامت بالتوسع في استخدام أدوات السياسة المالية في إطار ما تسمح به التشريعات المختلفة لوزارة المالية بسياساتها من نفقات وإيرادات من أجل تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للبلاد، ومن هنا تظهر أهمية دراسة السياسة المالية و النقدية المطبقة في الجزائر و مدى مساهمتها في تحقيق استقرار اقتصادي تتحكم فيه بمعدلات التضخم . ولمعرفة العوامل المؤثرة على التضخم في الجزائر سواء كان الجدل القائم حول ما إذا كانت السياسة النقدية هي إحدى مسببات هذه الظاهرة أو ينشئ عن التغير في أسعار الصرف أو هو تضخم ناتج عن الواردات لذلك فان هذه الدراسة تهدف إلى دراسة اثر هذه المتغيرات على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2016.

وللقيام بهذه الدراسة تم تقسيم البحث إلى ثلاث محاور تم معالجة المؤشرات المالية للجزائر في المحور الأول، ثم استعرضنا أهم الدراسات السابقة والتي عالجت موضوع الإنفاق الحكومي في المحور الثاني، ثم آخر محور وهو الجانب التطبيقي للدراسة باستعمال نموذج الارتباط والتكامل المشترك.

1- تطور المؤشرات العامة للاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2016:

1-1 الإيرادات العامة و الإنفاق الحكومي :

تأثرت المالية العامة بصفة شديدة بانخفاض أسعار البترول وترجم ذلك بانخفاض عائدات الجباية البترولية وارتفاع النفقات العمومية بتفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخرينة وتسجيل انخفاض في موارد صندوق ضبط الإيرادات، حيث بلغت الإيرادات الجباية البترولية 2273,5 مليار دينار في 2015 مقابل 3388,4 مليار دينار خلال سنة 2014 في ظل ارتفاع النفقات العمومية التي انتقلت من 6995,7 مليار دينار في 2014 إلى 7656,3 مليار دينار 2015 أي ارتفاع بنسبة 9,4%، و بلغ عجز الرصيد الإجمالي للخرينة 2621,7 مليار دينار أي 15,8% من إجمالي الناتج الداخلي وهو مستوى قياسي مقابل 8,0% في 2014. أدى هذا العجز الممول بواقع 89,1% بالاحتطاعات من موارد صندوق ضبط الإيرادات إلى انخفاض احتياطات الصندوق الذي انتقلت قيمته من 4408,5 مليار دينار في نهاية 2014 إلى 2072 مليار في نهاية 2015 أي تراجع بنسبة 53%، و في نهاية ديسمبر 2016 بلغت النفقات العمومية 7303,8 مليار وهو مستوى أدنى بقليل من المستوى المسجل السنة السابقة و خلال نفس الفترة واصلت الإيرادات الضريبة البترولية انخفاضها حيث بلغت 1805,4 مليار دينار في نهاية 2016 مقابل 2273,5 مليار في نهاية 2015¹

وهذا ما ظهر واضحا أن السياسة المالية في الجزائر ترتبط ارتباطا مباشرا بسعر برميل النفط حيث عندما سجل سعر 111 دولار سنة 2011 للبرميل انتعشت بقوة المالية العامة إلى منتصف 2014 حيث بدأ يسجل انخفاضات متواصلة قدرت بـ: 55 دولار للبرميل وهذا ما أدى إلى تقدير العجز بنسبة 16% من إجمالي الناتج الخام لسنة 2015².

2-1 معدلات التضخم:

بعدها عرف ارتفاعا قويا سنة 2012 بأعلى معدل خلال العشرية سجل تضخم في 2013 تراجعاً واسعاً وسريعاً، و عرف ارتفاع الأسعار وتيرة أكثر اعتدالاً تتوافق مع الهدف متوسط المدى المسطر في هذا المجال، و بلغ التضخم السنوي المتوسط في 2013 وهو أدنى تضخم منذ 7 سنوات 4,15% فيما يخص المؤشر الوطني و

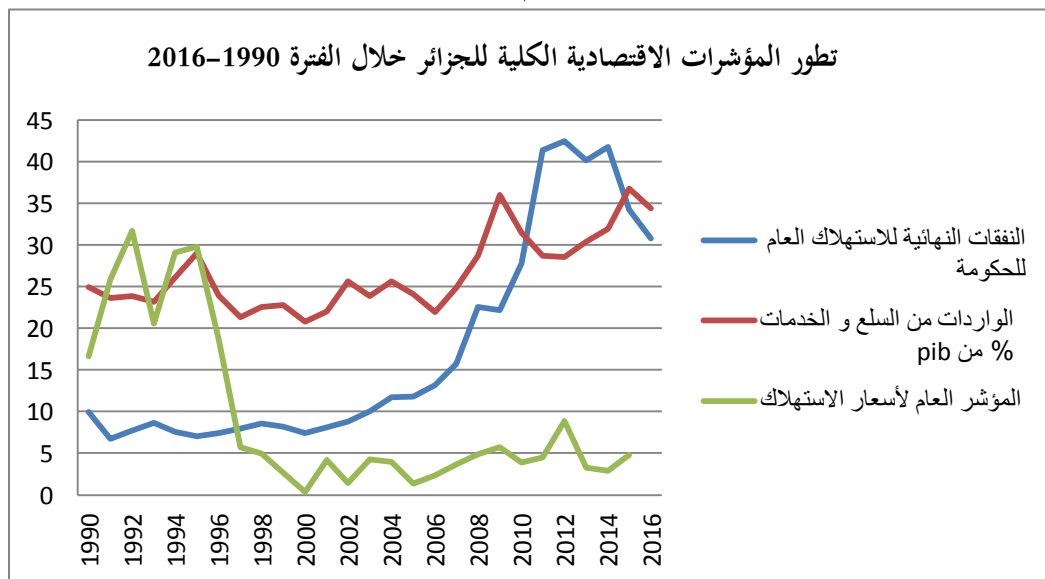
¹ -محافظ بنك الجزائر، مداخل حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية، بنك الجزائر، أمام مجلس الأمة، أبريل 2017، ص 11.

² - Publication Nation Unies commission économique pour L'Afrique, Profil de pays 2016, page :L'Algérie en bref.

ب: 3,26% بالنسبة لمؤشر الجزائر العاصمة بانخفاض قدره 5,55 و 5,63 نقطة على التوالي، مقارنة مع سنة 2012 بلغ المؤشران نسبة إلى أساس 100 في سنة 2001، 171,5 و 160,3 نقطة على التوالي في ديسمبر 2013، كما ساهم بقوة في احتواء التضخم الكلي عند 3,26% في 2013 تراجع تضخم أسعار المواد الغذائية الذي بلغت وتيرته 3,18% وهي أضعف وتيرة لهذه الفئة من السلع منذ 2006 وكذا الترجيح العالي لأسعار هذه المواد (43,1%) في مؤشر الأسعار الكلي، بدورها لم تعد المنتجات الغذائية في التضخم الكلي تساهم سوى ب: 46,0% (1,5 نقطة) أي ب: 16,8 نقطة أقل من سنة 2012، ويعود ذلك إلى التراجع الهام لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية الطازجة التي لم يتجاوز معدلها السنوي المتوسط 4,02% في 2013 مقابل 21,4% في سنة 2012، إن الارتفاع في أسعار المنتجات الغذائية الطازجة الذي ساهم بما يقارب النصف في تضخم 2012 لم يعد يساهم إلا ب: 28,4% بينما لا تزال نسبة مساهمته أعلى من ترجيحه³.

وكخلاصة نقول أن متوسط التضخم بلغ بحد أقصى لمدة عشر سنوات 8,9% في جانفي 2013 وبدأ في الانخفاض من شهر فبراير للعام نفسه و أخذ منحى تنازلي لمدة 19 شهرا ليحقق 1,5% في شهر أوت 2014. لكن بعد التراجع المعتبر للتضخم في سنتي 2013 و 2014 عاد التضخم نحو الارتفاع في 2015 ليلبلغ المتوسط السنوي لتوترته 4,8% ليسجل أخيرا في ديسمبر 2016 معدل 6,4%⁴ كما يوضحه الشكل (1).

الشكل رقم (1)



حيث يظهر الشكل رقم (1) ترابط ثلاث مؤشرات ترابطا طرديا بداية من سنة 1990، لكن مؤشر التضخم والواردات سجلا أعلى المعدلات خلال الثماني السنوات الأولى ويرجع ذلك إلى فترة التوتر السياسي وانزلاق عملة الدينار، ولكن بداية من الألفية الثالثة بدأت معدلات التضخم تنحصر، وسجل منحني الإنفاق الحكومي منحى تصاعدي نتيجة اعتماد الدولة سياسة الإنعاش الاقتصادي.

1-3 معدلات النمو الاقتصادي:

سجل معدل النمو نسبة 3,9% في عام 2014 ليتراجع في عام 2015 ويسجل نسبة قدرها 3,8% وذلك بصمود الاقتصاد الجزائري لصدمة انخفاض أسعار الطاقة، وكانت توقعات الحكومة في نفس الفترة تسجيل تباطؤ طفيف في النمو قدرته بنسبة 3,5% في سنة 2016 وهذا راجع إلى أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتعرض إلى صدمة داخلية نظرا لتداعيات التقشف في الاستهلاك، ومن شأن ارتفاع أسعار النفط إن سجلت ارتفاعا أن يخفف الضغط من مجالها الإجمالي إلى بلحاظ على، حظيا الترخيل على أفعال المقدرة الإنتاجية المحدودة ستحد من الارتفاع في صادرات الطاقة، و يتوقع المحللون أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,3% في عامي 2017 و2018⁵

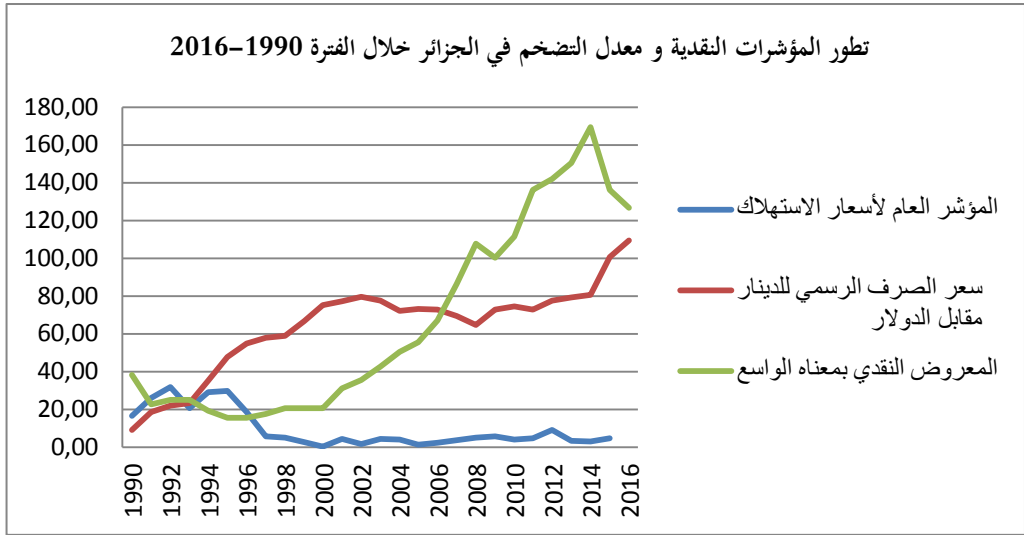
1-4 سعر الصرف الاسمي:

خلال السداسي الأول من سنة 2016 انخفضت قيمة الدينار بـ: 3,2 % مقابل الدولار الأمريكي وارتفعت بـ: 0,6% بمقابل الاورو و هكذا فان اللجوء إلى مرونة سعر الصرف أمام انخفاض الإيرادات البترولية قد شكل خط دفاع أول و بالفعل إن مرونة أسعار صرف الدينار وتدخلات بنك الجزائر على مستوى السوق البنينة للصراف قد سمح لسعر صرف الدينار بأداء إلى حد كبير دوره كمتص للصددمات الخارجية، اعتبارا من الثلاثي الثالث من سنة 2016 عرف سعر الصرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي استقرار واضحا في حدود 110 دينار للدولار الواحد و مقارنة بالاورو عرف الدينار تحسنا نسبيا حيث انتقل سعر الصرف له من 125,6 دينار لـ: 1 اورو في بداية شهر ماي 2016 إلى 116,4 في نهاية ديسمبر 2016 حيث تواصل هذا التوجه خلال الثلاثي الأول من

⁵ Focus economics;economic Foreaste from the world 's leading economists: <http://www.focus-economics.com>

سنة 2017 وهذا ما يوضحه الشكل رقم (2)، حيث يظهر تطورات سعر الصرف مقابل زيادة المعروض النقدي، بينما سجل معدل التضخم معدلات منخفضة تفاوتت بين الثبوت خلال فترة الدراسة .

الشكل رقم (2):



المصدر: من إعداد الباحثين بناء على إحصائيات البنك العالمي

2- أدبيات الدراسة:

توالت الدراسات الاقتصادية منها الإحصائية والتحليلية في موضوع السياسة الانفاقية و تبعاتها على كل المؤشرات الاقتصادية بما يضمن التوازن الكلي في الاقتصاد ولتعدد فروع نفقات الدولة اقتضت بعض الدراسات على معاينة بعض أوجه الإنفاق الحكومي، و هذا ما تعرضت إليه الدراسة التي قام بها كل من Bills و Klenow سنة (2004) وتلتها بعد ذلك دراسة كل من Klenow و Kryvstov سنة (2005) والتي تمت على السلاسل الزمنية المتعلقة بتغيرات الأسعار ومحاولة إيجاد متوسط الأسعار لمدة 12 شهر (مدة الدراسة) مقارنة بتطور كتلة الأجور و التي تمس جميع القطاعات، واعتمد كل من Bills و Klenow و Kryvstov على 350 صنف من السلع و الخدمات خلال الدراسة استنادا إلى تقارير صادرة عن المكتب الإحصائي للعمل بالولايات المتحدة الأمريكية، وتوصلوا بعد ذلك إلى أن التغيرات في أسعار السلع خلال 3 أشهر تقتضي تغير في IPC يقدر ب: 30,4%، وفيما يخص الخدمات يتغير IPC بمقدار 40,8% خلال 7 أشهر، وللتوضيح أكثر تمس تغيرات

الأسعار في كل من السكن والحاجيات الغذائية للمستهلك، إضافة إلى تأثير المنازل بنسبة 37,3% خلال (2-3) أشهر، يليها النقل بنسبة 15,4% خلال شهر واحد، ثم الخدمات الصحية بنسبة 6,2% خلال 14 شهر⁶.

كما قام كل من Vilmunen و Rumler سنة (2006) بنفس الدراسة في الاتحاد الأوروبي، وبنفس أسلوب الدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية لتبين أن أسعار المواد الطاقوية هي الأكثر حساسية في تغيراتها، تليها الحاجيات الاستهلاكية ثم الخدمات الصحية.

دراسة Nicholas M Odhiambo سنة (2008) والتي عالج فيها تركيز بعض الدراسات القياسية على دراسة اتجاه السببية ثنائي المتغيرات ما بين النمو الاقتصادي والتنمية والتي هي من جملة السياسة المالية للدولة، حيث مثل هاته الدراسات نعتها بالتحيز لعدم احتوائها على عدة متغيرات مفسرة وهذا ما استعرضه في دراسته حول الاقتصاد في كينيا بفحص السببية والنتيجة الدينامية ما بين العمق المالي والنمو الاقتصادي من خلال إدراج المدخرات كمتغير مفسر، وبالتالي خلق نموذج بسيط للتباين الثلاثي باستخدام تقنيات التكامل المشترك وتصحيح الخطأ وتوصل إلى وجود سببية أحادية ما بين النمو الاقتصادي والتنمية المالية، بالرغم من أن المدخرات ترفع من قيمة هاته الأخيرة إلا أن القول أن التنمية المالية تؤدي بشكل لا لبس فيه إلى تحقيق النمو يجب أن تعامل بحذر.⁷

دراسة سنة (2010): قام كل من abu nurudeen و abdullahi usman في دراستهما على الاقتصاد في نيجيريا حول زيادة الإنفاق الحكومي وأثره على النمو الاقتصادي بالرغم من أن نيجيريا لا زالت تحتل المرتبة الأول عالميا في الفقر إلا أن الارتفاع في الإنفاق الحكومي لم يترجم إلى تنمية ذات مغزى، وقد خلصت الدراسة أن زيادة النفقات الحكومية على التعليم لها اثر سلبي على النمو، بينما زيادة النفقات على قطاع الصحة والاتصالات والنقل أدت إلى الزيادة في النمو الاقتصادي وهذا ما توصلوا إليه بشرط اتخاذ الحكومة توجيه نفقاتها إلى قطاع التعليم مع ضمان الأموال المخصصة لتطوير هذا القطاع، كما يجب عليها رفع نفقاتها في تنمية قطاع

⁶- Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008, p208

⁷- Nicholas M Odhiambo,Financial depth , saving and economic growth in Kenya :A dynamic causal linkage ,Economic Modeling , Volume25,4 july 2008 page 2

الصحة لأنه يعزز إنتاجية العمل، إضافة إلى تمويل منظمات مكافحة الفساد قصد معالجة الفساد في المناصب ذات الأهمية والقائمة على تنفيذ نفقات الحكومة.⁸

كما قام كل من Critina Checherita و Phlipp Rothe (2010) بدراسة علاقة الدين العام على النمو الاقتصادي وخاصة أن الدراسات التي استندوا إليها درست أثر الديون الخارجية وإعادة الهيكلة على النمو في البلدان النامية بيد أن هذه التحليلات غائبة على مستوى البلدان المتقدمة و لسيما اثر الضغوط المالية المتزايدة على منطقة اليورو مع ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية، وقد تمت الدراسة على 12 بلد من منطقة اليورو على مدى 40 عام ابتداء من سنة 1970 ، وقد خلصوا إلا أن ارتفاع مستويات الدين العام إلى 70%-80% من الناتج المحلي لها تأثير ضار على النمو في المدى الطويل لان التغيير السنوي لمعدل الدين (عجز الموازنة) له علاقة خطية وسالبة مع نمو الناتج المحلي بالنسبة للفرد.⁹

دراسة Andreas Bergh و Magnus Henreksom (2011) حيث حاولا معالجة علاقة حجم الإنفاق الحكومي مع النمو الاقتصادي واقترحا نهج بديل في الدراسة وهو عدم اقتصر الدراسة على البلدان المتقدمة ذات مستوى الدخل المرتفع، كذلك قياس حجم الضرائب ودورها في تعزيز الإنفاق الحكومي ومساهمة في الناتج الإجمالي وذلك بتقدير نموذج Panel حيث أثبتت التقديرات أن زيادة حجم الإنفاق الحكومي بنسبة 10% يحقق معدل نمو سنوي بنسبة 0,5% وهذا ما استدعى تعزيز الدراسة لفهم وتفسير علاقة هذا الارتباط بين عدة دول محل الدراسة، و توصلوا إلى أنه هناك علاقة سلبية ما بين حجم الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي و تم تفسير هذه العلاقة حسب حالة الاقتصاد حيث في حالة الانكماش الاقتصادي تزداد نفقات الحكومة متمثلة في نفقات التحويلات من اجل التامين الاجتماعي وفي حالة تحقيق نمو اقتصادي مرتفع يصاحبه تراجع في نسبة العاطلين عن العمل وذلك يجعل الحكومة تقلص نوعا ما حجم التحويلات ، كما أن الدول التي تتمتع بارتفاع حجم الضرائب تتمتع بمعدل نمو متوسط¹⁰ .

⁸ - Abdullahi Usman and Abu Nurudeen, Government Expenditure and economic growth In Nigeria 1970-2008, Business and economics journal , Volume 2010, BEJ4 , page 7 .

⁹ - Critina Checherita and Phlipp Rother The impact of high and growing Government DEBT of economic growth an empirical investigation for the EURO AREA , European Central Bank , Working paper serie N° 1237, August 2010, page 9.

¹⁰ - Andreas Bergh and Magnus Henrekson, Government Size and Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, Research institute of industrial economics, working paper N° 858, 14 April 2011 page 11.

دراسة نبيل مهدي الجنابي 2012 تحت عنوان السياسات النقدية والمالية مع تطبيق معادلة (St Louis) على الاقتصاد العراقي (2003-2011) حيث عالج سياسة الاستقرار الاقتصادي بدراسة نمو الناتج المستدام مع معدل تضخم وأسعار صرف مستقرة نسبيا و من أجل تحقيق هذا الهدف تطرق إلى الأهمية النسبية للسياسات النقدية والمالية على نمو الناتج الحقيقي الغير نفطي باستخدام نموذج الانحدار الذاتي الهيكلي وبتطبيق معادلة St Louis، وكانت نتائج الدراسة التي توصل إليها أن حدوث صدمة هيكلية ايجابية واحدة في عرض النقود مقدرة 1% سيكون لها أثر معنوي ايجابي على نمو الناتج الإجمالي الحقيقي غير النفطي في الأجل القصير ، وكذلك أثر الصدمة الموجبة للسياسة المالية على الناتج الإجمالي الحقيقي الغير نفطي يكون سالب في الربع الأول والثاني من السنة الأولى ثم يتحول إلى ايجابي خلال الربعين الثالث والرابع ثم يستمر أثره الايجابي بمضاعف يقترب من الصفر 0.1098 ، كما أن صغر قيم مضاعف السياسة النقدية والمالية لا يدعم بشكل كامل نجاح معادلة St Louis في قياس وتفسير صدمات وآثار السياستين على الاقتصادي العراقي وبذلك تبقى فعالية السياسة المالية والنقدية ضئيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة¹¹.

دراسة faraji kasidi and kenani Mwakanemela (2013) حيث استعرضا هدف الاقتصاد الكلي سواء في الدول المصنعة أو الغير الصناعية وهو تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وإبقاء معدل التضخم في مستوى منخفض، وطرح الإشكالية حول ما إذا كانت هناك معدلات متفاوتة للتضخم هل تعزز نوعا ما من النمو الاقتصادي؟ لدافع هذا التساؤل تطرقا الاقصاديان في دراستهما إلى دراسة بيانات السلاسل الزمنية للفترة (1990-2011) الخاصة بالتضخم والنمو الاقتصادي وكان الاقتصاد في تنزانيا هو محل الدراسة بتطبيق نموذج الارتباط والتكامل المشترك، وأثبتت الدراسة أنه هناك علاقة مابين التضخم وتطور الناتج الإجمالي وتم استخدام معامل المرونة لقياس درجة الاستجابة حيث كلما تغير PIB ينجم عنه تغير في مستوى العام للأسعار ، كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة عكسية بالتضخم لا يؤثر على النمو الاقتصادي خلال مدة الدراسة¹².

11 - نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية ، مع تطبيق معادلة (St Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 08، 2012، ص74.

12- Faraji Kasidi, Kenani Mwakanemela, impact of inflation on economic growth: A case study of TANZANIA Asian Journal of Empirical Research, 3(4)2013, page: 368.

دراسة Pontus Rendahl (2014) حيث قام بدراسة مضاعف السياسة المالية وآثاره على التشغيل مقارنة بالصدمات التي يتعرض إليها الاقتصاد خلال فترات التوسع في الإنفاق الحكومي، وبدوره يؤدي هذا التوسع إلى زيادة في الناتج الإجمالي وتقليل معدل البطالة وإحداث زيادة مستمرة في الدخل لدى الأفراد مما ينجم عنه صدمة يتعرض لها الاقتصاد مفادها وقوع تضخم مستمر نتيجة آثار الإنفاق الحكومي في المدى الطويل، وقد خلص في دراسته بعد استعماله لعدة متغيرات في نموذج الدراسة منها : العائلات (حيث تم التعبير عنها مقارنة بمعدل البطالة في سوق العمل الذي هو الفرق ما بين اليد العاملة المعروضة واليد العاملة المطلوبة إضافة إلى حساب سلسلة معدل الأجور الذي تحصل عليه العائلات)، إضافة إلى متغير الإنفاق الحكومي الذي تمثله الدولة تشمل إنفاقها الحكومي مقارنة بحجم الدين العام، والمتغير الثالث عبر عنه بالقطاع الإنتاجي والذي تمثله المؤسسات، وتمت الدراسة مقارنة بسوق العمل والذي يشمل كذلك مناصب العمل الشاغرة لتوسيع مجال الدراسة، ولاستبعاد تداعيل السياسة النقدية مع متغيرات الدراسة قام بفرضية تثبيت عرض النقود طول فترات الدراسة وقد توصل إلى أن زيادة مضاعف الإنفاق الحكومي بواحد دولار له أثر على الرفاهية العائلات باستهلاك 4 دولار بشرط عدم تعرض الاقتصاد لمصيدة السيولة وإلا سوف تكون له آثار سلبية إن وقع في فخ السيولة¹³.

دراسة Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifar (2016) حيث تمت الدراسة بمعالجة فعالية السياسة النقدية والمالية في الاقتصاد الإيراني باستعمال نموذج IS-MP-AS حيث ركزوا على أهمية السياسة المالية والنقدية بالنسبة للاقتصاديين وصناع القرار ، لهذا ركزت الدراسة على دراسة فعالية وكفاءة السياستين في إيران مقارنة بوفرتهما على موارد طبيعية وبشرية لكن على رغم هذه الموارد لم تحتل إيران مرتبتها في المنطقة في تحقيق نسبة معتبرة من النمو والتنمية، ويرى بعض الاقتصاديين أن السياسات الاقتصادية لم تستخدم استخداما امثلا وتفتقر إلى عدة عوامل تؤهلها لتحقيق كفاءتها وفعاليتها، تم استخدام السلاسل الزمنية بناء على معطيات البنك المركزي الإيراني وقد توصلوا إلى أن تطبيق نموذج يوضح ارتباط الناتج المحلي في إيران بخمس متغيرات سعر الصرف، العائدات النفطية، نسبة عجز الميزانية كما أظهرت الدراسة أن الناتج المحلي الإجمالي

¹³ - Pontus Rendahl m Fiscal policy in an unemployment crisis Cambridge Working Paper in Economics: 1456 Series No: 2014/07. page 13.

يرتبط سلبيا مع التضخم المتوقع ويرتبط إيجابيا مع سعر الصرف والعائدات النفطية وذلك في ظل تحديد سعر الصرف من طرف البنك المركزي الإيراني¹⁴.

3- منهجية البحث و متغيرات النموذج:

سنقوم فيما يلي بإجراء اختبار التكامل المتزامن لمجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية التي نحاول من خلالها تفسير حدوث التضخم في ظل اقتصاد مفتوح، حيث سنمر بمجموعة من المراحل المتمثلة فيما يلي:

❖ اختبار جذور الوحدة لاستقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج.

❖ تحديد عدد فترات الإبطاء.

❖ اختبار التكامل المشترك "Test de cointegration".

❖ تقدير نموذج تصحيح الأخطاء "VECM".

❖ اختبار سببية "Granger" بين متغيرات الدراسة.

و للقيام بذلك سنعمد على حزمة من المتغيرات التي سنقوم من خلال الجدول التالي بتعريف كل منها و إعطاء

مصدر البيانات الخاص به. **الجدول رقم (01): المتغيرات ومصادر البيانات**

المتغير	التعريف	مصادر البيانات
IPC	المؤشر العام لأسعار الاستهلاك	بيانات البنك العالمي www.bm.com
MO	للمعروض النقدي كنسب من إجمالي الناتج المحلي و يمثل مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية	بيانات البنك العالمي www.bm.com

¹⁴-Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifa, An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS – MP – AS model Procedia Economics and Finance 36 (2016),page 530.

بيانات البنك العالمي www.bm.com	سعر الصرف الرسمي	CHANGE
بيانات البنك العالمي www.bm.com	إجمالي الواردات من السلع و الخدمات كنسبة من الناتج الداخلي الخام	M

المصدر: من إعداد الباحثين .

3-1 اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية : قبل أن نتطرق إلى دراسة ما إذا كانت السلاسل الزمنية المراد دراستها ذات تكامل مشترك، لابد من دراسة استقرارية هذه السلاسل، ويعتبر استقرار السلاسل الزمنية من المواضيع المهمة في كثير من التطبيقات التي تعتمد بيانات زمنية مثل الاقتصادية و المالية، وهو موضوع ذو أهمية تطبيقية وحيوية في التحليل القياسي حيث أن الاستدلال للمتغيرات غير مستقرة يعطي نتائج مضللة، إذ تكون العلاقة بين المتغيرات غير المستقرة ليست حقيقية وإنما مضللة و هذا ما يسمى بالانحراف الزائف، وهناك العديد من الطرائق الإحصائية المستخدمة لاختبار الاستقرارية ولكن الطرائق الأكثر دقة والأوسع انتشارا هو اختبار جذور الوحدة، و يهدف اختبار جذور الوحدة إلى فحص خواص السلسلة الزمنية لكل متغير من متغيرات الدراسة خلال المدة الزمنية للملاحظات و التأكد من استقراريته و تحديد رتبة كل متغير على حدة فإذا استقرت السلسلة بعد اخذ الفرق الأول فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى *Integrated of Order* أي $I(1)$ أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية فإن السلسلة تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي $I(2)$ إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة في قيمتها الأصلية يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر و هو بذلك لا يحمل جذر الوحدة أي $I(0)$ ¹⁵.

ولأن منهجية التكامل المتزامن تفرض عدم استقرارية السلاسل الزمنية طبيعيا لذلك لابد لنا من معرفة رتب سلاسل الدراسة، أي عند أي مستوى تكون هذه السلاسل مستقرة، حيث سنعمد على اختبار ديكي-فولار "ADF" و الجدول التالي يبين درجة استقرارية السلاسل الزمنية حسب الجدول رقم (02) الذي يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة.

15 - علي عبد الزهرة حسن، عبد الطيف حسن شومان تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذور الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد 34، 2013، جامعة بغداد، ص 177.

الجدول رقم (02): نتائج اختبارات جذر الوحدة لسكون السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

(..): قيمة الاحتمال

النتيجة	ADF			الفروق الأولى	النتيجة	ADF			المتغيرات
	N	T+C	C			N	T+C	C	
مستقرة: II	-5.070	-5.063	-5.091	D(IPC)	غير مستقرة	-1.332	-1.822	-1.405	IPC
	-1.955	-3.612	0.000			-1.955	-3.603	-2.986	
	(0.000)	(0.002)	(0.9860)			(0.164)	(0.663)	(0.563)	
مستقرة: II	-4.873	-4.913	-4.964	D(LNMO)	غير مستقرة	0.448	-3.269	-0.539	MO
	-1.955	-3.603	-2.986			-1.954	-3.595	-2.981	
	(0.000)	(0.003)	(0.000)			(0.804)	(0.093)	(0.867)	
مستقرة: II	-2.785	-3.294	-3.433	D(CHANG)	غير مستقرة	2.500	-2.585	-1.383	CHANG
	-1.955	-3.603	-2.986			-1.954	-3.658	-2.981	
	(0.007)	(0.090)	(0.019)			(0.995)	(0.289)	(0.574)	
مستقرة: II	-4.743	-4.678	-4.742	D(M)	غير مستقرة	0.417	-2.522	-1.258	M
	-1.955	-3.603	-2.986			-1.954	-3.595	-2.981	
	(0.000)	(0.005)	(0.000)			(0.796)	(0.315)	(0.633)	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات 9. Eviews.

T: الاتجاه العام، C: الثابت، N: عدم وجود لا ثابت و لا اتجاه عام.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن القيم الإحصائية لاختبار جذر الوحدة لكل من ADF لمتغيرات الدراسة أكبر من القيم الحرجة عند مستوى ثقة 05%، وهذا يعني أنها غير مستقرة طبيعياً أي وجود جذر الوحدة، وهذا ما يتطلب دراسة إستقراريتها عند الفروق الأولى، تشير نتائج اختبار ADF الخاصة بالفروق الأولى للمتغيرات إلى استقرار جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول، وأن كل القيم الإحصائية لـ ADF هي أصغر من القيم الحرجة عند مستوى معنوي 05%، وقيمة الاحتمالات أصغر من الاحتمال الحرج عند 05%، حيث نلاحظ أن جميع السلاسل متكاملة من نفس الرتبة (I1)، وهذا ما يسمح بإجراء اختبار التكامل المتزامن والبحث عن ما إذا كانت هنالك علاقة طويلة المدى تربط ما بين التضخم بالمعروض النقدي، الواردات و سعر الصرف الرسمي للجزائر.

بعد فحصنا لإستقرارية السلاسل الزمنية تبين لنا أن هذه السلاسل متكاملة من الدرجة الأولى (I1) و هذا ما يسمح لنا بإجراء اختبار التكامل المتزامن، و قبل المرور لهذا الاختبار لابد علينا من معرفة عدد فترات الإبطاء التي تعد من الشروط الأساسية التي ينبغي التأكد منها للقيام بهذا الاختبار، و الجدول التالي يبين نتائج عدد فترات كما يلي:

الجدول رقم (03): نتائج إختبار تحديد عدد فترات التأخير.

عدد الفترات (Lag)	HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL
0	18.69499	18.84663	18.64826	1475.872	NA	201.1309
1	14.48202	15.24022	14.24837	18.71209	99.52551*	136.7320
2	15.08406	16.44883	14.66349	33.62945	13.51253	125.2983
3	15.10752	17.07886	14.50003	47.16931	14.56201	107.5003
4	12.26158*	14.83948*	11.46716*	8.587712*	22.43706	58.13880

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.9.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيم كل من AIC و SC و HQ و FP تشير إلى أن فترة الإبطاء المثالية هي 04 و ويرمز لها بالرمز (*) في الجدول، لكن عند أربع فترات تأخير تفقد السلاسل خصائصها حيث أنها تحتوي

على قيم سالبة يتم حذفها، و بالتالي لا يستطيع برنامج Eviews.9 بالتقدير عند هذا العدد من فترات الإبطاء، واستثناء نلاحظ أن LR تشير على عكس القيم المعيارية الأخرى إلى أن عدد فترات التأخير المثالية تكون عند فترة واحدة (lag=1)، و يبدو ذلك مناسباً أكثر للقيام بالتقدير، حيث سنعمد فيما يلي على وجود فترة واحدة، و بعد تحديد عدد فترات التأخير يمكن المرور إلى اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الدراسة، و نقصد بطريقة هذا الاختبار طريقة Johansen and Juselius (1990) و Johansen (1988) التي تستخدم طريقة الامكان الأعظم ذات المعلومات الكاملة فيفضل أن تستخدم في نموذج مكون من أكثر من متغيرين لاحتتمال وجود أكثر من متجة للتكامل المشترك، وقد أثبتت دراسة Gonzalo (1990) أن طريقة Johansen and Juselius أفضل حتى في حالة وجود متغيرين التي هي طريقة Engle-Granger (1987) ذات الخطوتين مناسبة لاختبار التكامل المشترك بينهما وذلك لان طريقة Johansen and Juselius (1990) تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرين والتي تكون غير موجودة في طريقة Engle-Granger (1987) ذات الخطوتين.

يمكن التعبير عن طريقة Johansen and Juselius (1990) كالآتي¹⁶:

$$Y_t = A_1 Y_{t-1} + \dots + A_p Y_{t-p} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

يمكن كتابة المعادلة السابقة كالآتي:

$$\Delta Y_t = \prod Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p-1} \Gamma_i \Delta Y_{t-i} + \beta x_t + \varepsilon_t$$

المتغيرات في الأجل الطويل والتي يفترض أنها متكاملة من الدرجة الأولى. ويشار إلى رتبة المصفوفة ب Γ ، والتي تحدد عدد متجهات التكامل المشترك.

حيث: ε_t يمثل الخطأ العشوائي، \prod مصفوفة المعاملات التي تمثل اثار $\Gamma_i = - \sum_{j=i+1}^p A_j$ $\prod = \sum_{i=1}^p A_i - I$

16 - دربي، حيدر عباس، أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة (1970-2014)، مجلة المثني

للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ايلول 2016، ص 7.

وقد اقترح Johansen and Juselius (1990) و Johansen (1988) إجراء اختبارين لاختبار فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين السلاسل الزمنية موضوع الدراسة وتحديد عدد متجهات التكامل المشترك r المعنوية إحصائياً، الاختبار الأول هو اختبار الأثر λ_{trace} Trace test (وتحسب إحصائية بالعلاقة التالية:

$$Trace = -T \sum_{i=r+1}^n \ln(1 - \lambda_i)$$

حيث T يمثل حجم العينة، r عدد متجهات التكامل المشترك، λ_i القيم الذاتية، n عدد المتغيرات.

وتبعاً لما ذكرناه سابقاً الجدول التالي يبين نتائج هذا الاختبار كما يلي:

الجدول رقم (04): نتائج اختبار التكامل المشترك لـ: Johansen

عدد العلاقات	إحصائية اختبار القيمة العظمى Max-eigen		إحصائية اختبار الأثر: Trace		الفرضيات	
	القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة (%5)	القيمة المحسوبة	الفرضية البديلة	فرضية العدم
علاقة واحدة	27.58434	32.06761	47.85613	48.20467	$r > 0$	$r = 0^*$
	21.13162	10.02389	29.79707	16.13706	$r > 1$	$r = 1$
	14.26460	5.865742	15.49471	6.113173	$r > 2$	$r = 2$
	3.841466	0.247431	3.841466	0.247431	$r > 3$	$r = 3$

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من الجدول أعلاه وجود علاقة تكامل مشترك واحدة، حيث نقوم برفض الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود شعاع تكامل مشترك عند $(r=1)$ ، حيث أن قيمة كل من Trace و Mas-eigen قد أعطتا نفس النتائج، و كانت قيمتهما أكبر من

القيم الحرجة عند 05%، و بناء على هذه النتائج يمكن القول أنه توجد توليفة خطية واحدة بين كل من IPC، MO، CHANG و M.

وبناء على هذه النتائج المتمثلة في وجود علاقة تكامل متزامن بين متغيرات الدراسة، سنقوم بتقدير نموذج VECM لمعرفة مدى تأثير كل من CHANG، MO و M على IPC، والجدول التالي يبين نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (05): نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ (VECM) لمتغيرات الدراسة.

Vector Error Correction Estimates		
Date: 07/14/17 Time: 22:50		
Sample (adjusted): 1992 2015		
Included observations: 24 after adjustments		
Standard errors in () & t-statistics in []		
Cointegrating Eq:	CoIntEq1	
IPC(-1)	1.000000	
MO(-1)	-0.484892	
	(0.14688)	
	[-3.30137]	
CHANG(-1)	0.382062	
	(0.04884)	
	[7.82289]	
M(-1)	0.839837	
	(0.40925)	
	[2.05212]	
C	-28.04815	
	Coefficient	Prob

Error Correction:	D(IPC _t)	
CointEq1	-0.763484	0.0000
D(IPC(-1))	-0.070788	0.5999
D(MO(-1))	-0.359236	0.0064
D(CHANG(-1))	0.499641	0.0191
D(M(-1))	0.336453	0.2403
C	-2.246852	0.0182
R-squared	0.682045	
Adj. R-squared	0.593724	
Sum sq. resid	195.4495	
S.E. equation	3.295195	
F-statistic	7.722354	
Log likelihood	-59.22151	
Akaike AIC	5.435126	
Schwarz SC	5.729639	
Mean dependent	-0.879225	
S.D. dependent	5.169762	

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.9

نلاحظ من المعادلة أن حد تصحيح الخطأ سالب و معنوي عند 05% حيث بلغت قيمة الاحتمال لـ: C1 حسب الجدول أعلاه و الذي يمثل معلمة تصحيح الخطأ (0.0000) و من هذا المنطلق يمكن الحكم بأن حد تصحيح الخطأ أو (سرعة تعديل إختلالات المدى القصير إلى التوازن في المدى الطويل) استوفى الشرطين الأساسيين المتمثلين في أن يكون سالب و معنوي، و بالتالي نقول أنه توجد علاقة سببية في المدى الطويل بين متغيرات الدراسة أين يؤثر كل من MO، CHANG و M في IPC، و حسب النتائج في الجدول أعلاه، فإن سلوك المؤشر العام لأسعار الاستهلاك سيستغرق عند حدوث أي صدمة حوالي 1,309 سنة و هي (1/0,763) حتى يصل إلى وضع التوازن في الأجل الطويل، أما فيما يخص سرعة التعديل فنقول أنه يتم تعديل 76,34% سنويا من إختلالات المدى القصير للمؤشر العام لأسعار الاستهلاك.

وفيما يخص العلاقة السببية في المدى القصير فسنعتمد على اختبار Wald لمعرفة ما إذا كانت هنالك علاقة سببية تربط المتغيرات في المدى القصير، و الجدول التالي رقم (06) يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (06): نتائج اختبار سببية Granger

الاحتمال	F-Statistic	الفرضية العدمية
0.2762	1.24688	D(MO) لا يسبب D(IPC)
0.0116	7.57362	D(IPC) لا يسبب D(MO)
0.0003	18.5817	D(CHANG) لا يسبب D(IPC)
0.8525	0.03540	D(IPC) لا يسبب D(CHANG)
0.6659	0.19151	D(M) لا يسبب D(IPC)
0.3383	0.95830	D(IPC) لا يسبب D(M)

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على مخرجات Eviews.9

تظهر نتائج اختبار سببية Granger أن D(MO) لا يسبب D(IPC)، وذلك لأن قيمة الاحتمال لإحصائية fisher بلغت 0,2762 وهي أكبر من الاحتمال المخرج عند 5%، و عكس ذلك نلاحظ أن قيمة الاحتمال في السطر الثاني من الجدول (P=0.0116) هي أصغر من الاحتمال المخرج عند 5% و منه نرفض فرضية العدم، و نقول أن D(IPC) يسبب D(MO). نلاحظ من الجدول أيضا أن D(CHANG) يسبب D(IPC) لأن قيمة الاحتمال (P=0.0003) هي أصغر من الاحتمال المخرج عند 5%، إلا أن العلاقة السببية العكسية غير موجودة حيث أن D(IPC) لا يسبب D(CHANG) حيث أن قيمة الاحتمال أكبر من الاحتمال المخرج عند 5%. و أخيرا نلاحظ عدم وجود علاقات سببية أحادية أو ثنائية الاتجاه تربط ما بين D(M) و D(IPC) في المدى القصير، حيث أن قيم الاحتمال المسجلة هي أكبر من قيمة الاحتمال المخرج عند 5%.

الخاتمة:

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تغيرات جذرية منذ سنوات قليلة إذ تحول من اقتصاد يركز على القطاع العام إلى تسيير حسب آلية السوق، ومن الملاحظ أن مالية الجزائر استفادت كثيرا من الفوائض التجارية التي استطاعت تحقيقها خلال السنوات (2003-2005)، وأيضا من الرقم القياسي الذي تمكنت من تحقيقه فيما يتعلق

باحتمياطي النقد الأجنبي، وهذا ما استدعى بالدولة إعداد برامج الإنعاش الاقتصادي، إضافة إلى تخفيض الديون الخارجية وهذا ما جعل معدلات التضخم تنحصر وتسجل معدلات منخفضة بداية من الألفية الثالثة مقارنة بزيادة حجم الإنفاق الحكومي، لكن بناء على ما تم عرضه تم التوصل إلى النتائج التالية :

➤ - لقد قادتنا الدراسة التطبيقية وفق منهجية التكامل المشترك إلى مجموعة من النتائج مفادها انه توجد علاقة سببية طويلة الأجل تربط التضخم بالمتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعبر عن السياسة المالية والنقدية المتخذة خلال الفترة (1990-2016). أما في المدى القصير لقد قادنا اختبار Granger إلى أن مؤشر العام للأسعار يؤثر على كمية المعروض النقدي ويمكن تفسير ذلك إذا ارتفعت الأسعار تتدخل الحكومة برفع الأجور لتمكين المستهلكين على المحافظة على مستوى استهلاكهم لكن بشرط توفر الإنتاج الوطني لكن إذا سجل هذا الأخير مستويات متدنية فستلجأ الحكومة إلى زيادة عرض النقود لتغطية نفقاتها.

➤ - يعمل التدهور في قيمة الدينار على ارتفاع قيمة سلع الواردات وبالتالي ينعكس ذلك على أسعارها محليا ولأن الطاقة الإنتاجية لا تضمن الحد الكافي من تغطية السوق فإن تطور معدلات التضخم سيأخذ منحى تصاعدي نتيجة عدم التوازن بين العرض والطلب و باختصار يبقى سعر الصرف في الجزائر واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية وسواء كانت العملة الوطنية تنخفض أو تتدهور فان ذلك له تأثير سلبي على معدلات التضخم ، لان المنتجات الوطنية لم تحقق اكتفاء على مستوى السوق الداخلي لذلك تضطر الدولة إلى تحمل تكلفة الواردات مقابل أسعار مرتفعة نظرا لانخفاض قيمة العملة الوطنية مما ينعكس على سعرها داخل الاقتصاد الجزائري وبالتالي تحدد معدلات التضخم تبعا لهذه السلسلة من التغيرات لكن بشرط ألا نعتمد على تخفيض قيمة الصرف كآلية لامتناسص قوة الصدمة التي تشكلها العملات الأجنبية، خاصة خلال تراجع إيرادات المحروقات وانكماش احتياطي العملة الصعبة.

➤ تم إدراج النمو الاقتصادي كمتغير داخل الدراسة ولكن أثبتت السلسلة الزمنية الخاصة به أنها مستقرة من الدرجة صفر لذلك تم استبعاده من الدراسة داخل نموذج البحث لان النمو الاقتصادي في الجزائر لا يعبر عن نمو حقيقي لأنه مرتبط بأسعار النفط، بالرغم من أن الجباية العادية تعتبر هامة بعد الجباية البترولية إلا أنها لم تساهم مساهمة حقيقية في رفع مؤشر النمو.

➤ تبين من الدراسة أن زيادة الكتلة النقدية لم تؤثر على مستويات التضخم وهذا ما يوافق السياسة التي انتهجها بنك الجزائر في استهداف معدل التضخم ألا يزيد عن مستوى 3% في سنة 2003 .

➤ كما أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة ثنائية عكسية مابين الواردات ومعدل التضخم وهذا ما يعكس أن التضخم بالجزائر ليس تضخم مستورد ، كما يوضح أن تخفيض العملة ليس له الأثر الفعال في تشجيع الطلب على السلع المحلية مقارنة بحجم الواردات المتزايدة خلال فترة الدراسة .

إن الاستقرار في الاقتصاد الجزائري مرهون بعدة معطيات تفرضها الآثار المترتبة على انخفاض أسعار النفط فلا يمكن تسجيل نمو اقتصادي حقيقي إلا بإحداث اقتصاد بديل تتجاوز فيه مرحلة الاعتماد على المواد الطبيعية و لأجل تحسين العملة الوطنية قصد التحكم في ظاهرة التضخم باستقرار الأسعار والمحافظة على توازن المجمعات الاقتصادية لتفادي الاختلالات الظرفية التي يتعرض لها الاقتصاد جراء الصدمات، كما تجدر الإشارة إلى التركيز على دور مضاعف السياسة المالية الذي يكاد ينعدم في تطبيق نفقات الحكومة وذلك بتنوع مصادر الإيرادات وتوجيه النفقات لقطاع الاستثمار، وعدم حصرها في مجال الصفقات العمومية التي تبرم من اجل التهيئة وإعادة الصيانة

قائمة الهوامش:

- 1- المحافظ بنك الجزائر، مداخلة حول التطورات المالية والنقدية لسنة 2015 وتوجهات السنة المالية 2016 في ظرف استمرار الصدمة الخارجية ، بنك الجزائر ، أمام مجلس الأمة، أفريل 2017.
- 2- التقرير السنوي 2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، بنك الجزائر ، نوفمبر 2014.
- 3- دريبي، حيدر عباس، أثر العمق المالي و معدل سعر الصرف على التضخم في العراق للمدة(1970-2014)، مجلة المثني للعلوم الادارية و الاقتصادية، المجلد السادس، العدد الثاني، ايلول 2016.
- 4- علي عبد الزهرة حسن، عبد الطيف حسن شومان تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستعمال اختبارات جذور الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونماذج توزيع الإبطاء (ARDL)، العلوم الاقتصادية العدد 34، 2013، جامعة بغداد.
- 5- نبيل مهدي الجنابي، نماذج السياسات النقدية والمالية ، مع تطبيق معادلة (St Louis) على الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2011)، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 08، 2012.

- 6-Abdullahi Usman and Abu --Nurudeen,Gouvernement Expenditure and economic growth In Nigeria1970-2008,Business and economics journal ,Volume 2010,BEJ4.
- 7-Andreas Bergh and Magnus Henrekson, Government Size and Growth: A Survey and Interpretation of the Evidence, Research institute of industrial economics, working paper N° 858,14April2011.
- 8-Critina Checherita and Phlipp Rother The impact of high and growing Gouvernment DEBT of economic growth an empirical investigation for the EURO AREA ,European Central Bank ,Working paper serie N°1237,August 2010
- 9- Faraji KasidI,Kenani Mwakanemela impact of inflation on economic growth: A case study of TANZANIA Asian Journal of Empirical Research, 3(4)2013
- 10-Michael Winckens ,Macroeconomics A Dynamic General Equilibrium, ,USA,2008.
- 11- Nicholas M Odhiambo,Financial depth , saving and economic growth in Kenya :A dynamic causal linkage ,Economic Modeling , Volume25,4 july 2008.
- 12 -Note D'information: L'inflation au cours des dix premiers mois 2015,- Banque d'Algérie,page1
- 13-Focus economics;economic Forecasts from the world 's leading economists:
<http://www.focus-economics.com>
- 14-Pontus Rendahl m Fiscal policy in an unemployment crisis Cambridge Working Paper in Economics: 1456 Series No: 2014/07.
- 15-Publication Nation Unies commission économique pour L'Afrique ,Profil de pays 2016, page :L'Algérie en bref.
- 16-Seyed Ehsan Alavi, Saeed Moshiri, Mohammad Sattarifa, An Analysis of the efficiency of the monetary and fiscal policies in Iran economy using IS – MP – AS model Procedia Economics and Finance 36 (2016).